الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
الجامعة المغربية للفلاحة
الرباط

الرباط في 12 جمادى الثانية 1440 الموافق لـ 18 فبراير 2019

بيـــان

بعد فضح النزر القليل من الفساد المستشري في القطاع الفلاحي، الوزير يعلن الحرب على الجامعة المغربية للفلاحة

ما فتئت الجامعة المغربية للفلاحة المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب تذكر السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بالرسائل الملكية السامية الداعية **لمأسسة الحوار الاجتماعي وتفعيل الشراكة الحقيقية** بين الإدارة والفرقاء الاجتماعيين امتصاصا للاحتقان وتنبهه بأن صاحب الجلالة حفظه الله ارتقى بالحوار الاجتماعي من مستوى الرسائل السامية إلى **مستوى خطاب العرش**.

كما أن الجامعة لم تدخر جهدا وبدعم من الهيآت الشريكة في فضح الفساد ورفع ملفات عديدة للسيد الوزير شملت مليارات من المال العام صرفت في الدعم الفلاحي والصفقات التي شابتها خرقات واختلالات وراسلته حول غياب الحكامة في تدبير الموارد البشرية والمالية والمادية والمائية في القطاع مذكرة إياه بالخطاب السامي لصاحب الجلالة الذي أكد من خلاله **مواصلة العمل من أجل وضع حد لسياسة الريع والامتيازات**.

ولم تيأس الجامعة من تنبيه السيد الوزير إلى ضرورة فتح حوار قطاعي جاد ومسؤول تماشيا مع توجهات صاحب الجلالة واستجابة لمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 2017/02 الصادر بتاريخ 05 يونيو 2017 المتعلق بمواصلة الحوار الاجتماعي القطاعي واحتراما لمقتضيات دستور المملكة بخصوص تبني المنهجية التشاركية في حل المشاكل واتخاذ القرار تفاديا لأي صدام محتمل.

و في آخر المطاف اضطرت الجامعة لمراسلة السيد الوزير لأجل احترام منشور السيد الوزير الأول رقم 17/94/د بتاريخ 14 نونبر 1994 ومذكرته التي أصدرها هو نفسه تحت عدد 190 بتاريخ 07 يناير 2013 والمتعلقين بمنح التسهيلات النقابية في توافق تام مع مقتضيات الدستور سيما الفصل 08 منه الذي يخول للنقابة ممارسة نشاطها بحرية كاملة.

رغم كل هذه المرجعيات الدستورية والسامية والقانونية التي كانت الجامعة تنشد من خلالها التأسيس لعلاقة شراكة وتعاون مع الوزارة لما فيه مصلحة الوطن و القطاع و الشغيلة نصطدم مع جدار رافض لكل تغيير وإصلاح ولأية شراكة حقيقية تبنى على التعاون لإبقاء دار لقمان على حالها متمسكا بسياسة الاستقواء الشيء الذي يفتح الباب على مصراعيه لمواجهة حقيقية سيكتشف من خلالها معدن صمود رجالات النقابة وجها لوجه أمام خمس لاآت تجسدها الإدارة فيما يلي:

لا لفضح الفساد ومحاربته، لا للإصلاح، لا للحكامة، لا للحوار ،لا للاستجابة لمطالب الشغيلة.

ويأتي رد السيد الوزير التعسفي في حق النقابة خاصة بعدما أحرجته بالتحلي بحد أدنى من الشجاعة ويفصح للرأي العام عن :

- لائحة المستفيدين من **صندوق التنمية الفلاحية** وحجم المبالغ المالية الضخمة التي استفادت منها الفئات المحظوظة.
- لائحة المستفيدين من **عشرات الآلاف من الهكتارات من الضيعات الفلاحية** التي هي في ملك الدولة الخاص كضيعات صوديا وصوجيطا وكوماكري وغيرها من الأراضي التي فوتت هي الأخرى للفئات المحظوظة.
- لائحة المقاولات التي استفادت وتستفيد دون غيرها من **الصفقات الكبرى والتي تفوت بالمليارات** والتي تبقى مشاريعها محل تساؤل كبير بخصوص الجدوى ونجاعة الاستثمار سيما تلك المتعلقة بالبرنامج الوطني للاقتصاد في الماء والتي لم يجرؤ السيد الوزير أن يعطي عنها أي مؤشر إن على **مستوى التكلفة في الهكتار الواحد** أو على **مستوى اقتصاد ماء السقي** أو **إعادة تعبئة "الموارد المائية المزعوم اقتصادها"**.
- السبب في رفضه مراجعة القوانين الأساسية المجحفة –كرفضه الدعم المباشر للفقراء- ورفضه إخراج مشروع سكني "أخضر" لشغيلة مخطط المغرب الأخضر ردا للاعتبار وعرفانا للتضحيات الجسام، في ظل تواجد وعاء عقاري جد معتبر تحت تصرف الوزارة.
- التعيينات في مناصب المسؤولية التي يحكمها منطق الانتماء الحزبي بدل الكفاءة والأمانة وتمييع التباري حتى صار متداولا في القطاع جملة : "**لا تشارك في المباراة حتى ينادوا عليك مسبقا** وإلا ستلعب دور أرنب سباق ليس إلا"، وها هو اسم الكاتب العام المقبل يتداول مسبقا على جميع الألسنة للمنصب الشاغر بعدما تم تعيين الكاتب العام السابق واليا وقبله مدير مركزي وآخر جهوي عاملين مع متمنياتنا لهم بالتوفيق
- فشل مخطط المغرب الأخضر خاصة في بعض السلاسل التي لم يعد الإنكار يجدي معها كسلسلة اللحوم الحمراء والدواجن وما عقبها من اضطرار إلى اللجوء للاستيراد وسلسلة الحبوب والحوامض والزيتون بسبب تهاوي الأسعار لغياب أسواق تستوعب المنتوج الوطني وعدم تطوير الصناعات التحويلية، ولا زالت الوزارة في بحث عن مساحيق لتلميع مشروع غاب عنه التخطيط الاستراتيجي فانعكست عيوبه سلبا على الاقتصاد الوطني و على المواطن.
- السبب في رفضه فتح تحقيق عاجل و نزيه في الخروقات التي شابت الامتحانات المهنية بالمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والرسائل المجهولة الاسم الفاضحة للفساد بالمؤسسة والتلاعبات التي شابت مباريات الولوج إلى المعهد الوطني للبحث الزراعي والفساد الذي يعتري تدبير الموارد المالية ومحاسبة المتورطين سواء فيهما أو في بعض إدارات ومؤسسات القطاع التي اغتنى فيها بعض المسؤولين بطريقة تثير الريبة وتستوجب مساءلتهم : **من أين لكم هذا؟**

- السبب في رفضه إحداث **صندوق للتنمية الاجتماعية** لتمويل الحوار الاجتماعي القطاعي على غرار صندوق التنمية الفلاحية، يستمد مداخيله من مراجعة عقود استغلال العقار الفلاحي التابع للوزارة الذي فوت بشبه لا شيء للفئة المحظوظة ومول الاستثمار فيه في إطار مخطط المغرب الأخضر من المال العام، ويستمدها كذلك من فرض الضريبة على الضيعات الكبيرة والتي استفادت من تمويل الدولة قصد تجهيزها والذي سيمكن من تحسين دخل الشغيلة بزيادات مهمة في الأجر والتعويضات ومن تمويل مشاريع اجتماعية وعلى رأسها السكن عبر مؤسسة الأعمال الاجتماعية.
- السبب في رفضه إخضاع مخطط المغرب الأخضر لتقييم موضوعي من طرف مكتب محايد للدراسات والخبرات بالنظر للمليارات من المال العام التي صرفت تفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية سيما في ما يخص فعالية ونجاعة الاستثمارات وربطها بأهداف المشروع.

إلا أن السيد الوزير وضدا على التوجيهات الملكية السامية وضدا على مقتضيات الدستور وضدا على منشور رئيس الحكومة وضدا على منشور الوزير الأول وفي رد فعل انتقامي من الجامعة يفاجئنا ليس فقط برفضه فتح باب الحوار بل **ويمنع أعضاء الجامعة من التسهيلات النقابية دون غيرها من النقابات** وذلك بإيعاز من بعض الأطراف في الإدارة المعروفة بعقليتها المتخلفة التي تجاوزها الزمن و أساليبها الخسيسة في تبخيس وعرقلة العمل النقابي الجاد وتعويضه بالمتاجرة بقضايا الشغيلة في دهاليز مظلمة بمنطق "**اعطيني نعطيك واسكت علي نسكت عليك**".

لقد أضحى التضييق على العمل النقابي الجاد وتهديد مناضلي الجامعة الهم الأول للوزارة بدل إرساء قواعد الحكامة الجيدة وإعادة النظر في استراتيجية مخطط أبان عن فشله وبدل التجاوب مع مطالب الشغيلة وملاحقة ملفات الفساد وإحالة المتورطين على أنظار القضاء، الشيء الذي دفع الجامعة المغربية للفلاحة لعقد لقاء مستعجل لمكتبها الوطني يوم الثلاثاء الموافق ل12 فبراير 2019 بالمقر المركز للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب. وبعد نقاش مسؤول وجدي بالنظر لحساسية المرحلة وخطورة المآلات في ظل الاحتكام لمنطق الصراع والتعسف الإداري والشطط في استعمال السلطة، فإن الجامعة المغربية للفلاحة تفاديا لمزيد من الاحتقان والذي ينذر بتصعيد لا تحمد عقباه :

- تجدد دعوتها مرة أخرى لوزير الفلاحة بفتح حوار قطاعي جاد ومسؤول تماشيا مع توجيهات صاحب الجلالة واستجابة لمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 2017/02 الصادر بتاريخ 05 يونيو 2017 المتعلق بمواصلة الحوار الاجتماعي القطاعي واحتراما لمقتضيات دستور المملكة كما سبق ذكره بخصوص تبني المنهجية التشاركية. كما تؤكد على أن السلم الاجتماعي رهين ليس فقط بفتح حوار جاد ورفع الحيف عن النقابة بل كذلك بالإسهام في الإصلاح بالنظر لحجم الفساد والريع وتراجع جميع مؤشرات النجاعة والفعالية والحكامة الجيدة بالقطاع.
- تنبه السيد الوزير من أن حرمانها من حقها كباقي النقابات في الاستفادة من التسهيلات النقابية لمزاولة نشاطها بكل حرية كما ينص على ذلك الدستور هو خرق للقانون وشرود عن توجهات المملكة الداعية للتعاون ونبذ الصراع والعنف والتوجهات الملكية للتأسيس للشراكة الحقيقية بدل الإقصاء والاستبداد بالرأي والقرار.
- تؤكد للسيد الوزير أن هكذا ممارسات والتي ليست وليدة اليوم بل تكررت عدة مرات وبأشكال مختلفة كانت النقابة تغض الطرف عليها حفاظا على السلم الاجتماعي داخل الوزارة، لن تثني نقابة مناضلة من حجم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من مواصلة أنشطتها التأطيرية والتواصلية مع الشغيلة و كل المتضررين من سياسة الوزارة في ظل هيكلتها التي تتسع يوم بعد يوم و التي مكنتها من الحصول على بنك معلومات حول ملفات الفساد في القطاع الفلاحي بمختلف جهات المملكة.
- تؤكد للشغيلة أن هذه الممارسات البالية لن تنال من عزيمتنا ولا من إرادتنا لمواصلة دورنا كنقابة جاءت للمشاركة في إصلاح إدارة فاسدة أوصلت البلاد إلى سكتات قلبية لا تكاد تخرج منها في كل مرة إلا بتكلفة اجتماعية واقتصادية باهظة.
- تدعو جميع الفرقاء الاجتماعيين لتحمل مسؤولياتهم التاريخية والاصطفاف في جبهة موحدة لإعادة التوازن المختل بين الوزارة والنقابات الشيء الذي أدى إلى رفض الوزير للحوار الاجتماعي وانسداد المدخل الرئيس في التجاوب مع مطالب الشغيلة.
- تثمن انخراط الشغيلة في معركة فضح الفساد لما تتوصل به الجامعة من معطيات وملفات مباشرة وعبر البريد الإليكتروني و البريد الذي يرسل للمقر المركزي بحي الليمون بالرباط وفي ذلك إشارة لثقة الشغيلة في نقابتنا، وتدعوها إلى الالتفاف حول منظمتها التي قطعت على نفسها الدفاع عن الشغيلة والإسهام في تخليق الإدارة وإصلاحها والوقوف في وجه الفساد وحماته أيا كانوا ومهما كلف ذلك من تضحيات.

وإذ تحمل النقابة المسؤولية كاملة للوزارة بسبب ما آلت إليه الأوضاع من توثر واحتقان فإنها تبشرها بمعارك نضالية لن تخطر لها على بال و البادي أظلم.

عاشت نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب عزيزة أبية على المفسدين ومدافعة عن الشغيلة تصنع تاريخ النضال بالقطاع لا تقبل المساومة ولا تتاجر بقضايا الشغيلة. ولا نامت أعين الجبناء.

الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
الجامعة المغربية للفلاحة
الكتابة الـ ...
الكاتب العام الوطني :
محمد دعنون

المقر المركزي: 20 زنقة باستور حي الليمون الرباط. **الهاتف** : 0537263545 **الفاكس** :0537263546 **الموقع الإلكتروني:** www.untm.ma **البريد الإلكتروني :** untmfma@gmail.com